مجلس المبعوثان العثماني
واهم نواب العراق المشاركين فيه (١٨٧٦-١٩١٤)

م. فاضل جاسم منصور الخزعلي

الجامعة المستنصرية

كلية التربية الاساسية/ قسم التاريخ

مجلس المبعوثان العثماني واهم نواب العراق المشاركين فيه (١٨٧٦-١٩١٤)

م. فاضل جاسم منصور الخزعلي

الملخص

تناولنا في هذا البحث اسماء نواب العراق المشاركين في مجلس المبعوثان العثماني(النواب)، الذي تأسس في عهد السلطان عبد الحميد الثاني(١٨٧٦-١٩٠٩) بعد عام من استلامه للسلطة في الدولة العثمانية، واعلانه ايضا اصدار الدستور العثماني (القانون الاساسي) في ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦ للبلاد ، والذي نص على تشكيل المجلس العمومي (البرلمان) الذي يتكون من مجلسي الاعيان ومجلس المبعوثان، كما تطرقنا الى اهم الشخصيات العراقية التي شاركت في مجلس المبعوثان العثماني خلال دوراته المنعقدة في الاعوام من ١٨٧٧ وحتى عام ١٩١٤ ،وما هي اهم الظروف والصعوبات السياسية التي واجهت تشكيل هذا المجلس في بداية تأسيسه، والتي كان لها الاثر الكبير في اصدر السلطان عبد الحميد الثاني قراره في وقف العمل به لفترة ثلاثين عاماً ،الى ان جاء الانقلاب الذي قام به اعضاء جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨ والاعلان فيما بعد عن اسقاط حكم السلطان العثماني عبد الحميد الثاني وعودة العمل بالدستور ومجلس المبعوثان العثماني ،ومع استمرار اعمال هذا المجلس الذي لم يكن له أي دور فاعل في البلاد بسبب الخلافات داخل الدولة العثمانية ما بين مؤيد ومعارض للدستور العثماني وطريقة الانتخابات التي لم تكن مرضية لكثير من النواب ليأتي اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ لتوقف جميع اعمال مجلس المبعوثان العثماني .

Abstract

The Ottoman Council of Envoys and the Most Important Representatives of Iraq (1876-1914).

In this paper, we discussed the names of Iraqi MPs participating in the Ottoman Council of Envoys (MPs), which was established during the reign of Sultan Abdul Hamid II (1867-1909) a year after he took power in the Ottoman Empire, and also announced the promulgation of the Ottoman Constitution (Basic Law) on 23 December. The first 1876 of the country, which provided for the formation of the General Council (Parliament), which consists of the Senate and the Council of Envoys' also touched on the most important Iraqi figures who participated in the Council of Ottoman envoys during its sessions held in the years from 1877 to 1914, and what are the most important political conditions and difficulties That faced the formation of this magazine At the beginning of its founding, which had a major impact on the Sultan Abdul Hamid II issued a decision to suspend the work for a period of thirty years, until the coup by the members of the Union and Progress in 1908 and the subsequent announcement

of the fall of the Ottoman Sultan Abdul Hamid II and the return of work With the continuation of the work of this Council, which did not have any effective role in the country due to differences within the Ottoman state between supporter and opponent of the Ottoman Constitution and the method of elections, which was not satisfactory for many deputies, the outbreak of World War I in 1914 to stop all Capital of the Ottoman emissaries Council

المقدمة

وقع العراق تحت وطأة الاحتلال العثماني[١]، لمدة قاربت الأربعة قرون استمرت من دخول بغداد عام ١٥٣٤ على يد السلطان العثماني سليمان القانوني[٢] ،وحتى سقوط بغداد عام ١٩١٧ على يد الجنرال البريطاني ستانلي مود Stanley Maude وخضوعه للاحتلال البريطاني ، تميز حكم الولاة العثمانيين الذين تولوا إدارة العراق بالتخلف وإهمال اصلاح البلاد في مختلف ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية طوال سنوات حكمهم باستثناء قلة من الولاة المصلحين من أمثال مدحت باشا [٣]، اذ وصفت الحقبة التي تولى فيها العثمانيون حكم العراق من أسوأ الحقب في تاريخ البلاد، بسبب سياسة التهميش والاقصاء تجاه ابناء العراق ، فقد كانت فترة عانى خلالها الشعب العراقي صنوفاً من الاضطهاد البشع تجلى في سياسة التتريك ومحاولة طمس اللغة العربية واجبارهم على اللغة التركية وتجنيد شباب العراق في معارك بعيدة عن البلاد لا مصلحة للشعب العراقي فيها واستغلال موارد البلاد وخيراته وثرواته أبشع استغلال مما اثر على العراق واعاده الى القرون الوسطى، ادارت الدولة العثمانية شؤون البلاد الخاضعة لها عن طريق تقسيمها إلى ولايات وكان العراق[٤]، إحدى هذه البلدان حيث كانت مقسمة إلى ولايات (الموصل وبغداد والبصرة) وكانت هذه الولايات مرتبطة بالعاصمة استنبول وخاضعة للإدارة المركزية [٥] .

كان صدور القانون الاساسي (الدستور) عام ١٨٧٦ خلال فترة حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)[٦] هو امتداد لمشروعات الاصلاح التي شهدتها الدولة العثمانية سابقاً وعرفت باسم التنظيمات الخيرية [٧]، اذ جاءت نتيجة جهود بعض رجال الدولة المستنيرين والمصلحين من امثال مصطفى رشيد باشا خوجة (١٨٠٠-١٨٥٨)،ومحمد فؤاد باشا (١٨١٥-١٨٦٩)،ومحمد امين عالي باشا(١٨١٥-١٨٧١)واحمد شفيق مدحت باشا (١٨٢٢-١٨٨٤). عرف السلطان عبد الحميد الثاني أنه أول سلطان تشهد البلاد في عهده اصدار للدستور، فقد أعلن دستوراً للبلاد بعد أن أقنعه مدحت باشا ، وهو احد المطالبين بالإصلاحات في البلاد ، أن الإقدام على هذا العمل سيمنع الدول الأوروبية ويوقفها من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية لا سيما وإنه سيصلح وضع الرعايا المسيحيين في البلقان والشام التي كانت تطالب وبإلحاح بإصلاح الاوضاع في هذه البلدان[٨].

اولاً: السلطان عبد الحميد الثاني وتشكيل المجلس العمومي العثماني

بعد خلع السلطان عبد العزيز (١٨٣٠-١٨٧٦) بويع ابن اخيه مراد الخامس(١٨٤٠-١٩٠٤) بالسلطنة والخلافة ،الا انه تبين بعد ذلك ان السلطان مراد مصاب باضطراب عصبي ولا يصلح لحكم البلاد ، ولم يكن قد مضى على استلامه الحكم الا حوالي ثلاثة اشهر فكان عليهم ان يرشحوا سلطاناً اخر فبويع للسلطان عبد الحميد الثاني بالسلطنة والخلافة [٩].

بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني للسلطة في ٣١ اب ١٨٧٦ ونتيجة للضغوطات التي تعرض لها السلطان من بعض المصلحيين العثمانيين الاحرار وعلى راسهم مدحت باشا لاعلان دستور للبلاد ،وبعد ان عهد الى مدحت باشا بتولي منصب الصدر الاعظم في ١٦ كانون الاول ١٨٧٦ ، صدرت الاوامر من السلطان عبد الحميد الثاني بتشكيل لجنة مشروع القانون الاساسي (الدستور) برئاسة مدحت باشا و ٢٨ عضواً كان منهم ١٦ موظفاً مدنياً و١٠ من العلماء و٢ من قادة الجيش كما ضمت اشهر الشخصيات الداعية الى اعلان الدستور مثل نامق كمال وضياء بك وممثلين عن الاقليات غير المسلمة مثل جاميح اوهانيس واوديان افندي[١٠]،وكان احد اعضاء اللجنة محمد امين افندي الزند والذي كان سابقاً عضواً في مجلس الشورى وهو بغدادي الاصل وكان يعرف ب"بغدادلي محمد امين" كان في بداية حياته مفتياً وعين عضواً في مجلس الشورى عام ١٨٦٧ واختير ليكون احد اعضاء مجلس الاعيان عند تشكيل المجلس [١١].

اصدرت الوزارة مشروع الدستور واقرته في ١٦ كانون الاول ١٨٧٦ ولكن تأخر اعلانه لان السلطان عبد الحميد اصر على ادخال فقرة تخوله الحق في طرد أي شخص يرى ان وجوده خطر على سلامة الدولة العثمانية ،كما احتفظ السلطان لنفسه بموجب المادة السابعة حق غلق المجلس متى ما اراد ذلك وجعل الذات الملكية مصونة وغير مسؤولة بموجب المادة الخامسة ،وعلى الرغم من ان هذا يتعارض مع الضمانات المنصوص عليها في اجزاء اخرى من الدستور فقد وافقت عليه الوزارة وكان هذا الدستور مقتبساً من دساتير غربية مثل بلجيكا وفرنسا وبريطانيا وبانتهاء لجنة وضع الدستور من مهمتها عين مدحت باشا صدراً اعظم للمرة الثانية، صدر الدستور ونشر في ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦ واطلق على هذا الدستور اسم "المشروطية الاولى" لأنها حاولت ان تقضي على نظام الحكم المطلق الذي كان يمارسه السلاطين العثمانيين طوال فترة حكمهم ، حاول هذا الدستور ان يجعل حكم السلطان العثماني ملزماً ومشروطاً بالتقيد ببنود القانون الاساسي (الدستور) وكان اعلان هذا الدستور متوافق مع انعقاد مؤتمر استانبول بمشاركة الدول الاوربية والدولة العثمانية [١٢] وقسم هذا القانون الاساسي الى ١٢ فصلاً تضم (١١٩) مادة اكدت على ضمان الحرية والمساواة والعدالة امام القانون لجميع سكان الولايات العثمانية، واكد على حرية التعليم وجعله الزامياً ،وحدد واجبات الوزراء وكبار الموظفين، واستقلال المحاكم، واكد على وضع ميزانية سنوية للدولة والتي يشرف على وضعها المجلس ونص على فرض تطبيق النظام

اللامركزي في الولايات العثمانية، وتأسيس مجلس عمومي (برلمان) يتالف من مجلسين هما :المبعوثان (النواب) والاعيان (الشيوخ) [١٣].

وبموجب هذا القانون كان مجلس الاعيان يعين اعضاؤه مدى الحياة ، على ان لا يقل عمر العضو عن ٤٠ عاماً، ويكون العضو قد قدم خدمات جليلة للدولة، وان لا يتجاوز عدد اعضاء المجلس ثلث عدد اعضاء مجلس المبعوثان، وعلى العضو ان يستقيل من عضوية المجلس اذا شغل بمحض اختياره منصباً حكومياً وحددت مهمت المجلس في تدقيق القوانين واللوائح الصادرة عن مجلس المبعوثان وله حق رفضها واعادتها للمجلس لإعادة النظر فيها وتعديلها، اما اللوائح والقوانين التي يوافق عليها المجلس فترفع للصدر الاعظم لاقرارها وكان اكثر اعضاء مجلس الاعيان يتم ترشيحهم من الولاة والوزراء السابقين ومن القضاة او من كبار ضباط الجيش بالإضافة الى السفراء ورجال الدين من مختلف الطوائف في الدولة العثمانية ،وراتب العضو يصل الى ١٠ الاف قرش (القرش عملة عثمانية تعادل ٨/٥ فلس عراقي وكل ١٢٥ قرش تعادل ديناراً عراقياً حسب اسعار عام ١٩٦٥) [١٤] .

اما اعضاء مجلس المبعوثان فيعين اعضاؤه عن طريق اجراء انتخابات عامة في انحاء الولايات العثمانية وباقتراع سري، ويمثل كل عضو ٥٠ الف فرد من السكان ومدة العضوية ٤ سنوات ويتقاضى كل عضو مبلغاً مالياً مقداره ٢٠ الف قرش عن كل دورة سنوية اضافة الى تقاضيه مخصصات السفر من العاصمة واليها وكل نائب لا يمثل دائرته الانتخابية فقط بل يمثل الشعب كله ،ويجب في المرشح ان يكون من المقيمين في دائرته الانتخابية قبل ان يرشح نفسه وان يتقن اللغة التركية ويختار السلطان رئيس مجلس المبعوثان ووكيله من بين كشوف يقدمها له اعضاء المجلس، وتقررت الحصانة البرلمانية للأعضاء، فلا يجوز القبض عليهم او محاكمتهم الا اذا قرر المجلس بأغلبية الاصوات رفع الحصانة عن العضو وحرم على الاعضاء تقلد مناصب حكومية تنفيذية[١٥].

كان المجلسان يجتمعان كل عام في دورة عادية تبدأ في الأول من شهر تشرين الثاني وتنتهي في الاول من اذار ، ويحق للسلطان تقديم موعد الدورة أو اختصار مدتها ويحضر حفل افتتاح الدورة البرلمانية السلطان او الصدر الاعظم مندوباً عنه كما يحضر الوزراء وسائر الاعيان ،ويتناول المسائل الداخلية والخارجية للدولة، ويتداول المشروعات المزمع تنفيذها وخولت لاعضاء البرلمان حرية التعبير عن آرائهم والادلاء بأصواتهم عند التصويت، وتكون عملية التصويت سرية او علنية وفقاً للظروف وتكون مناقشات المجلس باللغة التركية [١٦].

لم يكن لدى الكثير من اعضاء مجلس المبعوثان تجربة سابقة عن طبيعة الحياة النيابية وكيفية ممارستها بالصورة الصحيحة ،وجهل غالبية المرشحين بقوانين المجالس النيابية وانظمتها بصورة عامة، وقد جاء اكثر المرشحين المنتخبين من البلقان والاناضول بما فيها ارمينية العثمانية وسورية وبغداد

وطرابلس الغرب ومتصرفية بني غازي وغيرها وكانوا يتكلمون لغات شتى ولهم تقاليدهم وعاداتهم وكانوا ينتمون الى الديانات السماوية الثلاث الاسلام والمسيحية واليهودية [١٧].

أجريت اول انتخابات عامة في الولايات العثمانية في ١٩ اذار ١٨٧٧ ، وأسفرت عن تمثيل المسلمين في مجلس المبعوثان بـ٧١ مقعداً، والمسيحيين بـ٤٤ مقعداً، و٤ مقاعد لليهود[١٨]. بلغ عدد النواب العرب ١٦ نائباً في مجلس المبعوثان الاول منهم ٥ نواب عن ولاية سورية و٤ نواب عن ولاية حلب و٣ نواب عن ولاية بغداد و٢ عن الحجاز و٢ عن ولاية طرابلس الغرب وبلغ عدد نواب الدولة العثمانية ١١٥ عضواً بالإضافة الى الرئيس ووكيلين للرئيس ليصبح المجموع ١١٨[١٩]. وانتخب في هذه الدورة عن ولاية بغداد ثلاثة نواب هم رفعت بك وعبد الرزاق افندي الشيخ قادر ومناحيم دانيال صالح وهو عربي يهودي[٢٠]، ومن بين اعضاء مجلس الاعيان كان منهم من العراقيين محمد امين الزند[٢١].

لم يكن اكثر سكان الولايات في الدولة العثمانية يعرفون معنى الدستور والبرلمان وما هي وظيفة او عمل كلاهما فهم لم يطلبوه او سمعوا فيه سابقاً، وبعد تشكيل المجلس واجراء الانتخابات كان ابناء كل ولاية يعتقدون ان مبعوثهم منتدباً عن منتخبيه لا غير، وان النائب مأموراً بتنفيذ جميع رغباتهم مهما كانت، بل وصل الامر بجهل الناس لطبيعة عمل مجلس المبعوثان بان الرسائل في بعض الولايات كانت تصل الى مبعوثيها حاملة من المطالب الغريبة ما لو طرحه للمناقشة لضحك عليها الكثيرين ، فمنهم من طالب بعزل خصم له واحالة مأموريته اليه، ومنهم من يلتمس الحصول على رتبة او نيشان ، بل وصل الامر الغريب في احدى هذه المطالب ان احد الاشخاص سرقت دابته فكتب الى مندوب ولايته ان يأمر بإعادتها اليه[٢٢].

لم يستمر عمل الدورة البرلمانية الاولى اكثر من عام واحد بعدها اصدر السلطان عبد الحميد الثاني قرار بحل البرلمان العثماني، واوقف العمل بالدستور مستغلاً الظروف التي مرت بها البلاد منها قيام الحرب الروسية العثمانية في ٢٤ نيسان ١٨٧٧ [٢٣] ، ودخول القوات في الحدود العثمانية الاوربية الاسيوية تمكنت على اثرها من الاستيلاء على مدن على طريق العاصمة استانبول حتى شارفت على الوصول الى العاصمة نفسها، فاستغل السلطان عبد الحميد الثاني هذا الوضع المتردي الذي مرت به البلاد والقى بالمسؤولية على رجال الحكومة والاصلاحين، فعلق الدستور وحل البرلمان ليسيطر على الحكم في البلاد سيطرة مطلقة [٢٤].

جرت الانتخابات الثانية بأوامر مؤقتة لعدم صدور قانون انتخابي خاص، وبدأت اجتماعات مجلس المبعوثان في دورته الثانية في ١٣ كانون الاول ١٨٧٧ الا ان السلطان العثماني قرر حل المجلس واصدار فرمان بوقف العمل بالدستور الى اجل غير مسمى في ١٣ شباط عام ١٨٧٨ قبل ان يكمل دورته هذه واخذ يحكم البلاد حكما استبداديا مطلقا وفي اليوم التالي امر بأبعاد النواب البارزين من استانبول واعادتهم الى ولاياتهم [٢٥]. وبسبب من خشيته في الاغتيال والحركة الدستورية كان جواسيسه

ينتشرون بين الناس في الاسواق والقصور والملاهي والمقاهي والمتنزهات وتقديم التقارير السرية لما كل ما يسمعونه لالقاء القبض على كل من يتامر او يدعوا الى اعادة الدستور او قتل السلطان [٢٦].

ان عمل السلطان عبد الحميد الثاني بأنهاء عمل مجلس المبعوثان والدستور لم يولد ردود فعل لدى السكان العثمانيين والسبب في ذلك كما يقول ساطع الحصري، "ان الحياة الدستورية لم تكن مدعومة براي عام واع، ولا بطبقة قوية من المستنيرين بل كان من عمل مدحت باشا مع جماعة محدودة من المصلحين و المفكرين"، واستمر السلطان عبد الحميد الثاني يحكم الدولة العثمانية حكماً مطلقاً لمدة اكثر من ثلاثين عاما(١٨٧٨-١٩٠٨) ،لاسيما بعد اقصاء مدحت باشا من السلطة من قبل السلطان ، الا انه في هذه المدة تشكلت خلالها جمعيات سرية في داخل البلاد، وعلنية في خارجها، عملت على اظهار مساوئ الاستبداد الحميدي ومنها جمعية الاتحاد والترقي[٢٧] والتي الفها مجموعة من ضباط الجيش العثماني وطالبوا مع من التحق بهم من المدنيين بإعادة العمل بالقانون الاساسي وجعل البلاد العثمانية دستورية نيابية [٢٨].

ثانيا: جمعية الاتحاد والترقي واعادة العمل بمجلس المبعوثان العثماني

بعد الأحداث المضطربة التي شهدتها ولايات البلقان، دفع العسكريين والموظفين المدنيين الأتراك السلطات عبد الحميد الثاني لإعادة تفعيل الدستور الذي تم تعطيله لسنوات عديد، فأعلن السلطان عبد الحميد الثاني الارادة السنية بإعادة العمل بالقانون الاساسي واعادة النشاط النيابي[٢٩] في ٢٣ تموز ١٩٠٨وأطلق على هذه الحادثة اسم "المشروطية الثانية"، وصدر الامر عند ذلك بانتخاب النواب لمجلس المبعوثان، وازيلت الرقابة عن الجرائد والمطبوعات وكتبت المقالات في الصحف في مدح الحكم الدستوري الجديد وصدر عفو عام عن السجناء السياسيين والمنفيين، فدخلت البلاد عهداً اخر جديداً سمي بعهد "المشروطية الثانية" ويبدو ان السلطان قد اعاد العمل بالدستور بسبب خشيته من تطور الاحداث في استانبول ، وعلى عكس المتوقع فقد شهدت البلاد ازمات عديدة ساهمت في اضعافها وتدهور امورها السياسية،إذ قامت إمبراطورية النمسا – المجر في ٥ تشرين الأول ١٩٠٨ باحتلال البوسنة والهرسك، وفي اليوم نفسه أعلنت بلغاريا استقلالها، وبعد يوم واحد أعلنت كريت اتحادها مع اليونان [٣٠].

بدأ مجلس المبعوثان اجتماعه في ١٧كانون الأول ١٩٠٨ وألقى السلطان عبد الحميد خطاباً في الجلسة الافتتاحية أعلن فيه رغبته في الإصلاح وزيادة عدد المدارس ونشر المعارف وإصلاح الدوائر المختلفة وقال : "إن غايتنا الكبرى هي أن ندير البلاد بحسب الدستور"[٣١]،كما وصفت الاميرة عائشة في مذكراتها استعداد السلطان عبد الحميد الثاني لافتتاح مجلس المبعوثان فكتبت "اكثر ما شغل بال السلطان وقتها الاستعدادات لافتتاح مجلس المبعوثان وانه كان سعيداً ويعمل بشوق كبير، فقد اوصى بحياكة ازياء رسمية جديدة لفرسان طابور المعية المرافقين له يوم الافتتاح واضافت ان المدافع اطلقت ١٠١ طلقة تحية للسلطان عبد الحميد بينما كان يلقي خطبة الافتتاح[٣٢].

كما تطرق السلطان عبد الحميد الثاني الى الأسباب التي دفعته إلى وقف العمل بالقانون الأساسي في بداية حكمه، قائلاً: "أيها الأعيان والنواب منحت رعيتي القانون الأساسي حينما استويت على أريكة السلطنة، ثم أوقفت العمل بهذا القانون بناءً على ما عرضه علينا رجال الدولة في ذلك العهد"[٣٣] ، ويبدو ان الحكم الاستبدادي ونشاط الجمعيات السرية والعلنية ضد السلطان من اجل اعادة العمل بالدستورية والبرلمان قد ولد في انحاء عديدة من الدولة العثمانية شعوراً عاماً ان القانون الاساسي(الدستور) هو الحل الوحيد لهم للخروج من هذا المأزق، لهذا ذكرت مجلة المقتطف المصرية تقول "شمل السرور جميع العثمانيين على اختلاف اجناسهم ومذاهبهم لعودة العمل بالدستور"[٣٤].

وصل عدد اعضاء مجلس المبعوثان في هذه الدورة (٢٤٥)عضواً منتخباً من ضمنهم (٥٠) من الاتراك و(٦٠) من العرب اما مجلس الاعيان فبلغ عددهم ٤٠ عضواً يعينون مباشرة من السلطان [٣٥] .مثل العراق في هذه الدورة (١٧) نائباً وفاز عدد من النواب عن الولايات العراقية الثلاث ولاية بغداد وولاية البصرة وولاية الموصل فعن بغداد فاز اسماعيل حقي بابان وهو كردي ، و علي علاء الدين الالوسي، وساسون حسقيل[٣٦]عربي يهودي ، وعن الديوانية شوكت باشا بن رفعت بك ومصطفى نور الدين ال الواعظ ، وعن كربلاء الحاج عبد المهدي الحافظ ، وعن البصرة السيد طالب النقيب [٣٧] واحمد باشا الزهير ، وعن لواء المنتفك رأفت السنوي وخضر لطفي ، وعن لواء الموصل محمد فاضل حافظ وداؤود يوسفاني عربي مسيحي، وعن لواء السليمانية الحاج ملا سعيد كركوكلي زادة ، وعن لواء كركوك علي ابن الحاج مصطفى قيردار وصالح باشا ال النفطجي وهو تركماني ، وعن لواء العمارة عبد المحسن السعدون [٣٨] وعبد المجيد الشاوي [٣٩].

كان العراق قد شهد ردود افعال مختلفة حول اعادة العمل بالدستور والبرلمان العثماني ، فقد عبرت ولاية بغداد عن ابتهاجها وسرورها بإعادة الحياة الدستورية ، وتآخى الشعب العراقي على اختلاف عقائدهم فقد كانت هناك فئتان فرحتان بإعلان العمل بالحياة الدستور، احداهما فئة المثقفين الأفندية الذين كانوا منتمين الى جمعية الاتحاد والترقي قبل اعلان الدستور او كانوا مؤيدين لها في قلوبهم وهؤلاء كانوا قليلين ومعظمهم من الاتراك، اما الفئة الثانية فهي التي كانت تتألف من اتباع الملا كاظم الخرساني في النجف وهم من دعاة "المشروطية" وهؤلاء كانوا يمثلون الاقلية من الشيعة [٤٠]، في حين ان ولاية الموصل لم يلقى اعادة العمل بالحياة الدستور ترحيباً كثيراً كما هو الحال في ولاية بغداد ، الا ان سكان الموصل كانوا يرون في الدستور انه الوسيلة الوحيدة للتخلص من الوالي العثماني مصطفى بك الذي لم يكن محبوباً ومرغوباً اليهم ، اما البصرة فلم تشهد تلك الحماسة التي شهدتها بغداد، بل على العكس من ذلك شعر الاهالي ان اعادة العمل في الدستور سوف لن يغير من حالهم شيء . ان هذه الانطباعات المتباينة التي ذكرها السفير البريطاني في العاصمة استانبول عام ١٩٠٨ حول الدستور دلت على ان استقبال الدستور من الناس بفرح او حماسة لم يكن نتيجة وعيهم والمامهم بالدستور بقدر ما كان وسيلة

للتخلص من الحكام المتسلطين ،وكل ما كان يعنيه الدستور بالنسبة للولايات العربية هو القضاء على الفساد الذي استشرى في سائر الولايات العثمانية ومنها العربية وان اعادة العمل به سيكون لغرض النهوض والرخاء في جميع ولايات البلاد(٤١).

وفي الواقع ان ولاية بغداد شهدت عند اعلان الدستور ظاهرة اخرى غير ظاهرة الفرح بالدستور، وهي ظاهرة التغيير في السلوك العام والتحرر من القيود التقليدية لدى الكثير من الشباب العراقي ،وقد تمثل ذلك في ثلاثة امور هي كثرة انتشار الاسلحة وانتشار الملاهي واستفحال الشتائم الصحافية (٤٢).

عقب اعلان الدستور واعادة العمل به في الدولة العثمانية صدرت الاوامر بأجراء الانتخابات لاعضاء مجلس المبعوثان في كافة الولايات العثمانية وقد جرت الانتخابات في العراق في خريف ١٩٠٨ والواقع انه لم يكن انتخاباً حقيقياً كما هو معروف ، بل كان صورياً يشبه التعيين وقد تمكنت فروع جمعية الاتحاد والترقي في الولايات العراقية من فرض سيطرتها بشكل كامل على صناديق الانتخاب سيطرة تكاد تكون تامة، ولم يكن في الولايات العراقية غير فئة قليلة من الناس من يفهم ما هو الانتخاب ،بل ان عامة الناس كانوا يخشون ان تكون الانتخابات حيلة من جانب الحكومة العثمانية الغرض منها التجنيد الاجباري او جباية الضرائب، فهم لم يصدقوا ان الحكومة العثمانية تريد نواباً عن الاهالي لتراقب الحكومة وتحاسبها فهذا في نظرهم امر غير حقيقي اما الفئة البارزة من وجهاء المدن ورؤساء العشائر ساهموا في الانتخابات لرغبة منهم من باب التقرب للحكومة(٤٣) .

بعد نجاح جمعية الاتحاد والترقي في الوصول الى السلطة عام ١٩٠٨ فتحوا فرعاً لجمعية الاتحاد والترقي في البصرة انتمى اليها الكثير من البصريين، الا انه سرعان ما ظهرت الروح الاستبدادية لدى هذه الجمعية، فحين جرت الانتخابات العثمانية الاولى في ظل الدستور في شهر ايلول عام ١٩٠٨ مارس الاتحاديون ضغوطاً لضمان الاكثرية لهم اذ حاولوا قدر الامكان منع فوز طالب النقيب واحمد باشا الزهير على الرغم من ان الاثنين كانا من اوائل المنتمين الى الجمعية في البصرة ، هذا الامر ساهم في تبلور موقف سياسي معارض في البصرة ضد الاتحاديون (٤٤).

بعد اجراء الانتخابات كان يوم ٤ كانون الثاني ١٩٠٩ موعد مغادرة المبعوثين بغداد فنصبت البلدية خيمة كبيرة قرب مقبرة الشيخ معروف في جانب الكرخ لتوديعهم .واقام فرع جمعية الاتحاد والترقي في ولاية بغداد مأدبة فخمة لهم ، حضرها اعيان بغداد وكبار موظفيها كما حضرها والي بغداد بالوكالة محمد فاضل الداغستاني(٤٥) واصطف الجنود وعزفت الموسيقى (٤٦).

وفي ١٣ نيسان عام ١٩٠٩ شهدت العاصمة استانبول قيام ثورة مضادة ضد جمعية الاتحاد والترقي قام بها عدد من الجنود تدعمهم فئة من رجال الدين والمحافظين حيث شكلت ما يسمى ب(الجمعية المحمدية) حملت صبغة دينية من الخارج الا ان الواقع انها كانت تحمل اهداف سياسية معارضة لجمعية الاتحاد والترقي وسياستها وقد عرفت هذه الثورة بالفتنة الارتجاعية(٤٧) ، كانت اهم

مطالبهم تغيير الصدر الاعظم ووزير الحربية ، وإبعاد عدد من النواب ومنهم رئيس مجلس المبعوثان احمد رضا بك ، وإعادة الضباط المفصولين إلى وظائفهم، وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وترافق ذلك مع هجومهم على مقر جمعية الاتحاد والترقي ومقر البرلمان، وأدت الثورة إلى استقالة وزارة حسين حلمي باشا وتشكيل وزارة برئاسة توفيق باشا لتسيير الامور، ففر الاتحاديون والنواب والضباط المؤيدون لهم إلى خارج البلاد، وقتل في الثورة مبعوث اللاذقية محمد أرسلان وقد قتل بالخطأ لاعتقاد المهاجمين انه حسين جاهد رئيس تحرير صحيفة طنين الناطقة باسم جمعية الاتحاد والترقي ، وفي الوقت نفسه تشكلت في العاصمة جمعية معارضة للثورة وانضم إليها عدد من النواب العرب، وأعلنت أن أهدافها التمسك بالدستور والدفاع عنه، وقد انضم إليها في ذلك جمعية العلماء التي أصدرت منشوراً أعلنت فيه أن الحكومة الدستورية الشورية موافقة للشرع الشريف(٤٨).

لم تقبل جمعية الاتحاد والترقي التي كان مركزهم في سلانيك Selanik(٤٩) بنتائج الثورة المضادة، فأرسلت في ١٦ نيسان ١٩٠٩ الجيش الثالث بقيادة محمود شوكت باشا(٥٠) الذي تحرك نحو العاصمة استانبول واحتلها ، وحاصر قصر السلطان عبد الحميد الثاني الذي نفى علاقته بالجمعية المحمدية بعد ان اتهمه الاتحاديون بان هذه الفتنة من عمله ، بينما توجه هيئة من النواب والأعيان الى ايا استيفانوس تبعد عشرة كيلو مترات من العاصمة استانبول لمقابلة جيش الحركة لغرض التفاوض معهم، وقرروا عزل السلطان عبد الحميد الثاني، وعينوا مكانه السلطان محمد الخامس (٥١)، مستندين في ذلك إلى فتوى شرعية أصدرها شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندي(٥٢).

بدأت سياسة الاتحاد والترقي تتغير كثيراً عما كان سابقاً فبعد حادثة الفتنة الارتجاعية وما كانت ترفعه من شعارات من حرية وتأخي ومساواة اصبح مجرد كلام ،فبعدما تسلمت الجمعية حكم الدولة العثمانية بدأت عهد جديد وادارة جديدة حاولت اتباع سياسة مركزية شديدة تجاه الولايات، اذ اصدرت الجمعية قوانين صارمة هدفها الحد من الحريات من خلال التضييق على عمل الصحافة وقانون التجمعات الذي منع تكوين الجمعيات والنوادي لاسيما التي حملت اسماء عراقية –قومية، بل ان جمعية الاتحاد والترقي وصلت الى قناعة بان الدول لا تقوم في هذا العصر الا على اساس القومية وان تركيا يجب عليها تتريك العناصر غير التركية لتؤسس دولة تركية عظيمة، فأخذت الجمعية تتبع نهجاً سياسي قائم على التعصب القومي واضطهاد القوميات الاخرى ومحاولة صهرها في بوتقة القومية التركية وطمس معالمها ومحو هويتها ،ونتيجة لهذا النهج السياسي الجديد الذي اتبعته جمعية الاتحاد والترقي فقد شهدت الولايات العربية ومنها بغداد تظاهرات سخط وتنديد بحزب الاتحاد والترقي وسياستهم مما دفع السلطان الى اعتقال معروف الرصافي وعبد اللطيف ثنيان (٥٣).

اتخذت الانتخابات التي بدأت في اواخر كانون الثاني ١٩١٢ طابعاً جديداً بالنسبة للدولة العثمانية، فهي اول انتخابات تشهد صراعاً حزبياً منظماً بين جمعية الاتحاد والترقي التي تمتلك السلطة

الفعلية في البلاد وحزب الحرية والائتلاف[٥٤]، الذي يجاهد من اجل ابعادها عنها[٥٥]. وكانت الاوامر قد صدرت الى الولاة والمتصرفين تطالبهم بوجوب الاسراع في اجراء الانتخابات وصدرت ايضا الاوامر السرية بالضغط على الناس لانتخاب من يرغب به الاتحاديون حتى لو تم استخدام الاكراه والقوة ، وشهد العراق منذ بداية هذه الانتخابات دعوات صريحة لانتخاب المرشحين العرب فقط والابتعاد عن الغرباء مذكرة الناس بضياع طرابلس بسبب الحرب مع ايطاليا وما كان ينعت به العرب من قبل غير العرب في مجلس المبعوثان العثماني ، من صفات سيئة لا تليق بهم كالوحشية والجهالة [٥٦].

ان استيعاب الناس لمفهوم البرلمان وعمله كان محصوراً عند المتعلمين في مراكز المدن فقط، ولاسيما بغداد والبصرة والموصل، بسبب عزوف العشائر عن المشاركة في الانتخاب لاسباب عديدة منها خوفها من التجنيد الاجباري اومن فرض الضرائب ، ولان الصحف كانت موجودة في المدن الرئيسة كانت دعاية المرشحين للانتخابات تتم اما بواسطة الصحف او بواسطة بيانات شخصية يصدرها المرشح، ففي البصرة مثلا اعلن حزب الحرية والائتلاف في صحيفة الدستور ترشيح السيد طالب النقيب وعبد الله الزهير كمبعوثين عنها، وفي بغداد وزع صالح كورجي بياناً الى منتخبيه طبعه باللغتين العربية والتركية بين فيه اسباب ترشيح نفسه كمنافس لمبعوث بغداد السابق ساسون حسقيل، وبين في بيانه المنهاج والمبادئ التي يؤمن بها اضافة الى ايمانه بخطة الاتحاد والترقي وما تسير عليه، وانه يلتمس الاصوات بصفته مرشحاً عثمانياً لا اسرائيلياً. وهناك اسلوب اخر في الدعاية للمرشحين تتم في الاسواق، فقد ذكر ان المرشحين في المدن المتمدنة يرسلون ابلغ الخطباء الى الاسواق ليبينوا صفات المرشح، وقد يجتمع اثنان او ثلاثة من هؤلاء الخطباء والمأمورين فيجتمع الناس لسماع ما يقولون ، وكان هذا الاسلوب يتبع في العراق ايضا، حيث ان المرشحين انفسهم في العراق كانوا يحضرون الى الاسواق بدلاً من ارسال ممثلين عنهم[٥٧].

كان لأوامر الاسراع في الانتخابات اثر في غياب كثير من مبعوثي المجلس المنحل، لانهم لم يصلوا العراق من استانبول الا بعد حوالي شهرين من بداية الانتخابات، ويبدو ان جمعية الاتحاد والترقي ارادت بهذه الطريقة ابعاد اكبر عدد ممكن من نواب المجلس المنحل عن ساحة المعركة الانتخابية [٥٨]. لم يمتد عمر المجلس الجديد سوى بضعة اشهر فقد عقد اجتماعه في الدورة الرابعة في ١٤ ايار عام ١٩١٢ ثم صدرت الارادة بحله في ٧ من اب عام ١٩١٢ و فاز من العراقيين من لواء بغداد مراد بك ال سليمان بك وفؤاد افندي الدفتري و السيد محي الدين عبد القادر الكيلاني وساسون حسقيل انتخب للمرة الثانية ، وعن الديوانية اسماعيل حقي بابان وعن البصرة السيد طالب النقيب وعبد الله الزهير صاحب جريدة الدستور وعبد الوهاب باشا القرطاس واحمد نديم، وعن كربلاء فؤاد الدفتري البغدادي ونوري بك البغدادي ، وعن المنتفك الشاعر جميل صدقي الزهاوي [٥٩] وعبد المجيد الشاوي ، وعن العمارة عبد

الرزاق منير والشاعر معروف الرصافي[٦٠] ، وعن ولاية الموصل محمد علي ال عبد الحافظ وعن كركوك ناظم النفطجي ومحمد علي قيردار وعن السليمانية حكمت بابان [٦١].

وفي انتخابات الدورة الخامسة ١٤ ايار ١٩١٤ وحتى ٧ اب ١٩١٤ فاز النواب التالية اسماؤهم عن بغداد : توفيق بك الخالدي وفؤاد الدفتري وجميل صدقي الزهاوي ومراد سليمان وساسون حسقيل اليهودي وعن البصرة السيد طالب النقيب والحاج عيسى روحي وعبد الله صائب وسليمان فيضي وعبد الرزاق النعمة واحمد كحالة وعن الموصل صالح السعدي ومحمد علي فاضل وابراهيم فوزي وداؤد يوسفاني وعن الديوانية علي حيدر مدحت باشا وخالد سليمان والدكتور سليمان فؤاد الجيبه جي وعن كركوك محمد علي قيردار وناظم النفطجي وعبد الله صافي وعن العمارة شكري افندي وعبد المجيد الشاوي وعبد الكريم السعدون وعن المنتفك قريش افندي ومعروف الرصافي وعبد المحسن السعدون وعن السليمانية حكمت بابان والحاج سعيد وعن كربلاء فوزي بك والسيد عبد المهدي [٦٢].

كانت انتخابات عام ١٩١٤ هي آخر انتخابات جرت في العراق ، اذ اعلنت بعدها الدولة العثمانية النفير العام بسبب اندلاع الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ -١٩١٨ ،واخذت اخبار الحرب تطغي على اخبار مجلس المبعوثان فاصدر السلطان محمد الخامس ارادة سلطانية في اب ١٩١٤ بتعطيل المجلس بسبب ظروف الحرب التي دخلتها الدولة العثمانية في ٤ تشرين الثاني ١٩١٤ الى جانب دول المحور[٦٣] ، وخلالها احتل البريطانيون العراق ولم تعد الحياة النيابية الى العراق الا بعد تشكيل الدولة العراقية الحديثة وتشكيل المجلس التأسيسي العراقي .

الخاتمة

ان تأسيس مجلس البرلماني العثماني(مجلس المبعوثان) والدستور جاء بسبب الضغوطات السياسية الداخلية والخارجية لتي تعرض لها السلطان عبد الحميد الثاني لاسيما خلال الفترة ١٨٧٦-١٨٧٨ التي شهدت احداث البلقان ذات الاغلبية المسيحية من السكان التي خضعت للحكم العثماني منذ سنوات طويلة، وبسبب ما كانت تتعرض له هذه البلدان من اضطرابات سياسية واجتماعية واقتصادية ، فبدأت تضغط على السلطان عبد الحميد الثاني للقيام بالإصلاحات داخل هذه الولايات ، وبالرغم من تأسيس المجلس واصدار الدستور الا ان السلطان عبد الحميد الثاني لم يكن مقتنع به شخصياً، حتى جاءته الفرصة بعد اندلاع الحرب الروسية العثمانية(١٨٧٧-١٨٧٨) ليعلن توقيف عمل المجلس والدستور لمدة ثلاثين عاما حتى عام ١٩٠٨ ، حيث اضطر بعدها وفي عام ١٩٠٨ وللمرة الثانية الى اعادة العمل به بعد الضغوطات التي تعرض لها من قبل المصلحين والضباط العسكرين من جماعة الاتحاد والترقي.

كان لبروز شخصيات عثمانية اصلاحية الدور الاكبر في تأسيس مجلس المبعوثان والدستور ، فهؤلاء المصلحين حملوا افكاراً ليبرالية متأثرين بالأفكار الغربية من امثال مدحت باشا وتدعوا لثورة دستورية ضد حكم السلطة المطلقة التي كان يمارسها السلاطين العثمانيين ، كما كان للمصلحين رأي بان القيام بهذه الاصلاحات للدولة العثمانية سوف تمنع الدول الاوربية من التدخل في شؤون الدولة العثمانية بحجة حماية المسيحين الخاضعين للدولة.

ان التجربة البرلمانية الجديدة واجهت معارضة في داخل الدولة العثمانية قام بها فئات عديدة من رجال الدين المسلمين والمحافظين ، الذين عارضوا استخدام النظام السياسي الاوربي في حكم الدولة العثمانية ، وجاءت معارضتهم للمجلس والدستور بتشكيل ما يسمى بالجمعية المحمدية التي طالبت بالعودة الى الشريعة الاسلامية وعدم التشبه بالغرب ، وأعلنوا عن ثورة مضادة كانت لقيت قبول ودعم غير معلن من السلطان عبد الحميد الثاني ضد الدستور وجمعية الاتحاد والترقي الا ان هذه الثورة فشلت في تحقيق اهافها بل اجبر على اثرها السلطان عبد الحميد الثاني عن التخلي عند الحكم ونفيه الى سلانيك، ليتولى الحكم من بعده السلطان محمد رشاد الذي لم يكن بيده السلطة الفعلية الحقيقية للبلاد بل كانت بيد جمعية الاتحاد والترقي .

لم تلتزم جمعية الاتحاد والترقي بشعاراتها التي رفعتها من حرية وعدالة ومساوة واصبحت تتبع سياسة مركزية لادارة امور الولايات الخاضعة لها وحاولت فرض سياسة التتريك ومحاربة استخدام اللغة العربية وفرض اللغة التركية، وحاولت التدخل في الانتخابات في الولايات ومحاولتها إنجاح المؤيدين لها ولسياستها كما حدث في العراق .

وبعد اندلاع الحرب العالمية وما رافقها من احداث الاولى توقف العمل بمجلس المبعوثان بقرار من السلطان العثماني ، والذي يحسب لهذا المجلس هو بروز شخصيات عراقية شاركت في مجلس المبعوثان العثماني ،هذه الشخصيات اصبح لها دور كبير في تاريخ العراق المعاصر سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بعد نهاية الحرب العالمية الاولى وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة من امثال ساسون حسقيل وطالب النقيب وعبد المحسن السعدون وجميل صدقي الزهاوي ومعروف الرصافي وغيرها من الاسماء .

- الهوامش

(١)- استمر حكم الدولة العثمانية حوالي ٦٠٠ عام من ١٢٩٩ وحتى عام ١٩٢٣، ويعد عثمان بن أرطغرل المؤسس لهذه الدولة. فقد حكم العثمانيون الاتراك البلدان العربية وآسيا الصغرى والبلقان تحت دين الإسلام، وحمل السلاطين العثمانيين لقب خليفة المسلمين مما ساعدهم في إطالة الحكم والتوسع في البلاد الأخرى ، وأمتدت في أراضي واسعة من أوروبا وآسيا وإفريقيا حتى وصل عدد ولاياتها إلى ٢٩ ولاية اذ خضعت البلدان العربية للحكم العثماني منذ القرن السادس عشر بعد معارك خاضوها مع حكام المماليك في مصر والشام ومع الصفويين في العراق. وقد عمل العثمانيون على احاطة البلاد العربية بسياج من العزلة الخارجية واتبعوا سياسة مركزية متشددة اتجاههم مما

انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والفكرية ، للمزيد ينظر: سيد محمد السيد محمود ، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة-الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة ،الناشر مكتبة الآداب ،القاهرة، ٢٠٠٧ .

(٢)- ولد السلطان سليمان القانوني في طرابزون، وهو ابن السلطان سليم الأول كان محباً للعلم والعلماء وهو من أشهر السلاطين في الدولة العثمانية، وتعتبر فترة حكمه للدولة العثمانية الأطول في التاريخ ،اذ استمرت فترة حكمه ٤٦ عاماً(١٥٢٠-١٥٦٦) شهدت البلاد في عهده ازدهاراً عظيماً في مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والثقافية ، اشتهر عند الغرب باسم سليمان العظيم وفي الشرق باسم سليمان القانوني نسبة الى قوانينه التي وضعها للبلاد لغرض تنظيم امور الدولة العثمانية، وحرص على أن تكون هذه القوانين مأخوذة من الشريعة الإسلامية، توفي عام ١٥٦٦. للمزيد ينظر: فريدون امجان ،سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين حقائق في ضوء المصادر، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٤ .

(٣)- ولد مدحت باشا في استانبول عام ١٨٢٢وكان والده قاضيا، تعلم اللغة التركية والعربية والفارسية والعلوم الاخرى ونشأ في بلغاريا وكانت ميوله ذات توجهات اصلاحية ، تولى مناصب عديدة حيث عين واليا على بلغاريا وعلى ولاية الدانوب ووزير العدل وخدم قبلها واليا لولاية بغداد ١٨٦٩-١٨٧٢ ومنها الصدارة العظمى (رئاسة الوزراء) عام ١٨٧٦ كان معارض لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني، نفي إلى الطائف حيث مات في السجن في ظروف غامضة في ٨ ايار ١٨٨٤ واتهم السلطان عبد الحميد بانه كان له يد بمقتله للمزيد ينظر: قدري قلعجي ،مدحت باشا ابو الدستور العثماني وخالع السلاطين ،ط٣ ،دار العلم للملايين ن بيروت ، ١٩٥٨ ؛جورج انطونيوس، يقظة العرب، تاريخ يقظة العرب، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس،ط٢ ، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٦٦ ،ص١٢٩-١٣١

(٤)- منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر اصبح العراق يتكون من ثلاث ولايات يتبع كل ولاية عدد من الالوية والاقضية والنواحي وقد اتسمت هذه الولايات بالاستقرار قياساً على نظام الايالات الذي كان سائداً حتى ستينات القرن التاسع عشر :ينظر :علي ناصر حسين ،الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في تاريخ العراق الحديث، ط٢ ،مؤسسة ثائر العصامي ،بغداد،٢٠١٨ ،ص ٢٤ .

(٥)- عبد الخالق حسين ،الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ،بغداد،٢٠١١،ص٤٥-٤٦؛عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ دراسة تاريخية، قم، ٢٠٠٤ ،ص ٦٢-٦٣ .

(٦)- ولد السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٨٤٢ وهو السلطان الرابع والثلاثون من سلاطين ال عثمان ،والده السلطان عبد المجيد الاول ،تولى السلطة في ٣١ اب ١٨٧٦ بعد خلع اخية السلطان مراد الخامس المختل عقلياً، تولى عبد الحميد الثاني حكم البلاد وهي في اسوء حالاتها حيث شهدت فترة حكمه احداث مهمة منها اعلان اول دستور في البلاد عام ١٨٧٦ واندلاع الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨) التي تعرضت فيها البلاد الى هزيمة قاسية ، كان من اشد المعارضين لهجرة اليهود الى فلسطين ، وفي فترة حكمه تعرض الارمن الى مذابح بسببها بدأ الغرب يطلق عليه لقب السلطان الاحمر ،انتهت فترة حكمه في ٢٧ نيسان ١٩٠٩ بانقلاب قام به اعضاء جمعية الاتحاد والترقي ،بعد ان تم اتهامه بأثارة الفتنة الارتجاعية التي حصلت في ٣١ اذار .ينظر: الما وتلن ، عبد الحميد الثاني ظل الله على الارض ، ترجمة: راسم رشدي، دار النيل للطباعة،القاهرة،١٩٥٠ .

(٧)- شهدت الدولة العثمانية مع نهاية القرن الثامن عشر سلسلة من التنظيمات حاولت من خلالها اصلاح اوضاع البلاد المتردية لاسيما السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومنها اصلاح الجيش العثماني والقضاء على الجيش الانكشاري

وتشكيل جيش حديث واعلان التجنيد الالزامي يشمل جميع السكان المسلمين والمسيحيين واليهود. ينظر: سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان ، ١٩٩٦، ص٣٨٦-٣٩٠.

(٨)- عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها،ج٤ ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة،٢٠٠٥،ص ٥٥-٥٦ .

(٩)- حسين جميل ،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها ، منشورات مكتبة المثنى ،بغداد -العراق، ١٩٨٣ ، ص ١٤ .

(١٠)- اورخان محمد علي ،السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده ،دار مكتبة الانبار ، الانبار،١٩٨٧ ، ص ٩٥

(١١)- حسين جميل ، المصدر السابق، ص ١٤-١٥ .

(١٢)- ساطع الحصري ،البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ،١٩٦٠،ص ٢٥٧-٢٧٨ ؛ احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١١ ، ص٣٩.

(١٣)- ابتسام ابو ميزر، سنتان مفصليتان في حكم الامبراطورية العثماني ١٩٠٨-١٩٠٩ ،جامعة بيرزيت ،فلسطين ،٢٠١٧ ، ص٤-٥ .

(١٤)- عصمت عبد المجيد بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان،١٩٧١، ص١٥٨ .

(١٥)- عصمت عبد المجيد بكر ، المصدر السابق نص ١٥٩؛عبد العزيز محمد الشناوي، المصدر السابق ،ص ٦١ .

(١٦)- عصمت عبد المجيد بكر ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ ؛عبد العزيز محمد الشناوي ، المصدر السابق ، ص ٦١ .

(١٧)- توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤،القاهرة،١٩٦٠، ص٢٥١ .

(١٨)- اسماعيل احمد ياغي ،الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ،ط٢،مكتبة العبيكان، (د.م)،١٩٩٨ ،ص١٨٤.

(١٩)- ابتسام ابو ميزر ،المصدر السابق ، ص ٥ .

(٢٠)- عباس العزاوي ،تاريخ العراق بين احتلالين ،ط٢،ج٨ ،بيروت- لبنان،(د.ت)، ص ٦٥ ؛ مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،،ج٢،بيروت،١٩٨٦ ،ص٣٧٧ .

(٢١)- حسين جميل، المصدر السابق، ص ١٥ .

(٢٢)- محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي ، ج١، ط٢ ،دار الشؤون الثقافية العامة ،العراق-بغداد، ١٩٨٩،ص١٤ .

(٢٣)- ادعت الامبراطورية الروسية بان من حقها الدفاع عن الشعوب المسيحية والسلافية في الدولة العثمانية .لهذا قاموا باستغلال اندلاع ثورة البوسنة والهرسك واتخاذها حجة ليقوموا بإعلان الحرب على الدولة العثمانية عام ١٨٧٧. حيث قامت الدولة الروسية بمشاركة رومانيا وبلغاريا وصربيا والجبل الاسود بالهجوم على الدولة العثمانية وتقدمت في مناطق الدانوب حتى وصلت الى مدينة ادرنة Edirna واحتلالها .وبسبب هذه الهزيمة القاسية ولخشية الدولة العثمانية من سقوط العاصمة استانبول ، اضطرت للتوقيع على معاهدة سان ستيفانو Sanstefano عام ١٨٧٨ مع روسيا والتي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية على غالبية المناطق في البلقان ،كما وافقت الدولة العثمانية على انشاء دولة بلغارية الكبرى وان تعترف باستقلال صربيا والجبل الاسود، لمزيد من التفاصيل عن بنود هذه المعاهدة

ينظر: محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية ،دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٦٧ ،ص ٢٦٥.

(٢٤)- يوسف الحكيم ، سورية والعهد العثماني ،دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠، ص٢٤- ٢٥، ؛الهلال، ج٣، السنة السابعة عشر١٣٢٦، مجلد١٧، ص١٣٨- ١٤٧.

(٢٥)- صلاح هادي عبادة ويحيى كاظم المعموري ،الاقصاء السياسي تجاه الشيعة في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٧٦-١٩١٧ ،مجلة العلوم الانسانية _كلية التربية للعلوم الانسانية ،المجلد ٢٢،العدد الثاني،٢٠١٥ ، ص ٢١٦.

(٢٦)- رشيد الخيون ،المشروطة والمستبدة مع كتاب تنبيه الامة وتنزيه الملة، الفرات للنشر والتوزيع ،بغداد-بيروت، ٢٠٠٦ ، ص ١٣٤ .

(٢٧)- جمعية الاتحاد والترقي تأسست في عام ١٨٨٩ من قبل طلبة الطب العسكري ، وهي حركة معارضة لسياسة السلطان عبد الحميد الثاني وتعتبر أول حزب سياسي في الدولة العثمانية تأثرت بالحياة الفكرية والسياسية الاوربية ، تحولت إلى منظمة سياسية على يد بهاء الدين شاكر ولتضم أعضاء تركيا الفتاة في ١٩٠٦ خلال فترة ضعف الدولة العثمانية، تولت حكم البلاد بعد الفتنة الارتجاعية التي اسقطت حكم السلطان عبد الحميد الثاني، اتبعت سياسة مركزية مشددة لحكم الولايات الخاضعة لها ، كان لها دور كبير في المذابح التي تعرض لها الأرمن عام ١٩١٥ومع نهاية الحرب العالمية الأولى(١٩١٤-١٩١٨) سيق معظم أعضائها إلى المحاكم العرفية على يد السلطان محمد السادس ليتم سجنهم. لمزيد من التفاصيل ينظر: نادية ياسين عبد ،الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية اواخر القرن التاسع عشر-١٩٠٨ اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب -جامعة بغداد،٢٠٠٦ .

(٢٨)- محمد مظفر الادهمي ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٢٩)- ذكرت الاميرة عائشة في مذكراتها "اعلن السلطان اعادة الدستور بكل مواده يومي٢٣ و ٢٤ تموز ١٩٠٨، لكي يحول دون تحول هذا التمرد الى حرب اهلية دامية في البلاد .ينظر: عائشة عثمان اوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة صالح سعداوي صالح ،دار البشير عمان ،١٩٩١، ،ص ٣٥ .

(٣٠)- علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨-١٩١٨، مؤسسة عز الدين، بيروت، ١٩٢٢، ص٣٨-٤٠؛ سليمان فيضي ، في غمرة النضال ، بغداد، ١٩٥٢،ص٦٥ ؛ساطع الحصري ،المصدر السابق، ص ١٠٨ .

(٣١)- مجلة المقتطف ،المجلد (٣٤)،ج١،١ كانون الثاني ١٩٠٩ ،ص٩٥ .

(٣٢)- عائشة عثمان اوغلي ، المصدر السابق ، ص٢٢٧-٢٢٨ .

(٣٣)- الهلال، السنة ١٧، مجلد(٧) ،تشرين الاول ١٩٠٨- الى تموز ١٩٠٩ ، ص٢٣٩ - ٢٤١.

(٣٤)- محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق ، ص ١٥ .

(٣٥)- احمد نوري النعيمي ،المصدر السابق، ص ٥٢ .

(٣٦)- ساسون حسقيل ولد في بغداد عام ١٨٦٠ ينتمي لعائلة يهودية بغدادية اشتهرت باعمال التجارة، كان والده من رجال الدين ،درس ساسون حسقيل في مدرسة الاليانس، ثم ذهب الى استنبول عام ١٨٧٧ للدراسة ، عين ترجماناً لولاية بغداد بعد عودته الى بغداد عام ١٨٨٥ وانتخب نائباً في مجلس النواب العثماني عام ١٩٠٨،عين اول وزير مالية في حكومة عبد الرحمن النقيب وانتخب ساسون حسقيل لوزارة المالية في وزارة النقيب الثانية والثالثة ووزارة عبد المحسن السعدون الاولى وكذلك في وزارة ياسين الهاشمي. يعد ساسون حسقيل من الشخصيات العراقية البارزة في

تاريخ العراق المعاصر، تولى ساسون حسقيل منصب وزير المالية ٥ مرات في فترة الحكم الملكي ،توفي ساسون حسقيل في ٣١ اب ١٩٣٢ في باريس ودفن هناك .ينظر:حيدر لازم عزيز و عمار خالد رمضان، ساسون حسقيل دوره السياسي وعلاقته بمعاصريه ،مجلة دراسات تاريخية، العدد الخامس، كلية الآداب ،جامعة البصرة ،٢٠٠٨ ،ص ١٨٥ -٢٠٥ .

(٣٧)- طالب النقيب ولد في البصرة عام ١٨٧١ وتعلم فيها ،عين حاكما على منطقة الاحساء عام ١٩٠١ ،واصبح عضوا في مجلس المبعوثان العثماني ، تم نفيه الى الهند من قبل الحكومة البريطانية عند اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وفي عام ١٩٣٠ عاد الى العراق حيث في العام نفسه تولى منصب وزير الداخلية وكان احد الشخصيات العراقية التي تدعوا الى قيام نظام جمهوري في البلاد ، توفي في المانيا عام ١٩٣٩ .لمزيد من التفاصيل ينظر: صباح كريم رياح الفتلاوي وعبد العظيم عباس نصار ،طالب النقيب وطموحاته لاعتلاء عرش العراق ،مركز دراسات الكوفة ، العدد الخامس والعشرون ،جامعة الكوفة ،٢٠١٢ .

(٣٨)- عبد المحسن السعدون: ولد في مدينة الناصرية عام ١٨٧٩، استلم وتقلد خلال فترة حياته أربع وزارات. وهو أحد الشخصيات العراقية الوطنية، وعضو المجلس التأسيسي واصبح ثاني رئيس وزراء للعراق في العهد الملكي بعد عبد الرحمن الكيلاني. توفي عام ١٩٢٩ واختلفت الروايات حول وفاته منهم من قال ان البريطانيين قتلوه ومنهم من قال انه انتحر. لمزيد من التفاصيل ينظر: لطفي جعفر فرج ،عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق المعاصر ،بغداد ،١٩٧٨ .

(٣٩)- محمد مظفر الادهمي ، المصدر السابق، ص ١٥ ؛عباس العزاوي المحامي ، المصدر السابق ، ص١٩٨-١٩٩ .

(٤٠)- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج٣ (من عام ١٨٧٦ الى عام ١٩١٤)،مكتبة الصدر، ايران ،٢٠٠٤،ص ١٨١ .

(٤١)- نجدة فتحي صفوت ،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب ،بيروت،١٩٦٩ ،ص٧٦-٧٨.

(٤٢)- علي الوردي ، المصدر السابق، ص ١٨٢ .

(٤٣)- المصدر نفسه ، ص ١٨٧-١٨٨ .

(٤٤)- محمود عبد الواحد محمود ، البصرة والاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٣٨ ،السنة الثانية عشر، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠١٤ ، ص ٥٧.

(٤٥) ولد في داغستان، وفيها نشأ وتربى وهو صغير وتعلم القرآن ودروس العلم ، تابع تعليمه في مكتب روسيا العسكري الخاص بتخريج الضباط المرافقين للأمبراطور، ثم رحل في عام ١٨٦٠إلى إستانبول، وعين في حاشية السلطان عبد الحميد الثاني،وصل إلى رتبة أمير لواء، كان من الضباط الذين خاضوا الكثير من الحروب، وقد شارك في الحرب العثمانية – الروسية عام ١٨٧٧-١٨٧٨، ولقد نقل إلى إحدى الوحدات العسكرية في الدولة العثمانية ثم نقل إلى بغداد وأسندت إليهِ قيادة فرقة الخيالة في الفيلق السادس، وبعدها تولى منصب ولاية بغداد بالوكالة عدة مرات، توفي عام ١٩١٦ في معركة الكوت .لمزيد من التفاصيل ينظر : مير بصري، اعلام التركمان الادب التركي في العراق الحديث ، دار الوراق للنشر ، لندن، ١٩٩٧، ص١٥٨-١٦٥ .

(٤٦)- علي الوردي، المصدر السابق، ص ١٨٩ .

(٤٧)- هنالك عدة تسميات لهذه الثورة عام ١٩٠٩ فمنهم من اسماها بالفتنة الارتجاعية ومنهم من اطلق عليها اسم حادثة ٣١ مارت(حسب التقويم اليوناني) ،ومنهم من اطلق عليها الانقلاب المضادة والثورة المضادة .ينظر: بشرى

ناصر هاشم الساعدي ، الفتنة الارتجاعية في الدولة العثمانية دراسة تاريخية في الاسباب والنتائج ،مجلة كلية الآداب –الجامعة المستنصرية ، العدد الثامن والخمسون، ٢٠١٢ ، ص ٥ .

(٤٨)- توفيق علي برو، المصدر السابق، ص١٢٧-١٢٩؛جورج أنطونيوس ، المصدر السابق ، ص١٨٠ ؛ بشرى ناصر هاشم الساعدي، المصدر السابق ، ص ٨-٩.

(٤٩)- اختلفت سلانيك عن جميع الولايات العثمانية الاخرى لما تحمله من طابع عالمي متقدم ميزها عن بقية الولايات ،كان يهود المشرق المعروفين بالسافردي يشكلون نصف عدد سكانها، لذلك فان قبضة الدولة العثمانية على هذه الولاية كان ضعيف جدا كما هو الحال بالنسبة لمقدونيا .لمزيد من التفاصيل ينظر: رجب حراز ،الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ،١٨٤٠-١٩٠٩،المطبعة العربية ، القاهرة،١٩٧٠ ، ص ٩٤ .

(٥٠)- محمود شوكت ولد في بغداد عام ١٨٥٨ وهو ابن سليمان فائق الموظف في ولاية بغداد واخوه هو حكمت سليمان ، درس محمود في مدارس بغداد، التحق في المدارس العسكرية في استنبول عام ١٨٧٠وتدرج في المناصب العسكرية حتى وصل الى رتبة عميد عام ١٩٠٥ ،كان من المتأثرين بالحركة الدستورية لذلك اتجهت الانظار اليه لقيادة الجيش الثالث في سالونيك والزحف الى استنبول ، للقضاء على ثورة الارتجاعيين عام ١٩٠٩وعزل السلطان عبد الحميد الثاني ،تسلم وزارة الحربية عام ١٩١٣ وبسبب معارضته لسياسة الاتحاديين قتل في ١١ حزيران ١٩١٣. ينظر: حازم مجيد احمد الدوري، الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية ١٩٠٨-١٩٤١ ،دار الحكمة، لندن،٢٠١٢ ،ص ٤٠ .

(٥١)- ولد السلطان محمد الخامس او الملقب بمحمد رشاد عام ١٨٥٣ ، وهو السلطان الخامس والثلاثون من سلاطين ال عثمان ،تولى الحكم عام ١٩٠٩ وعمره ٦٥ عاما ،كانت فترة حكمه ٩ سنوات وفي عهدة استلمت وتفردت جمعية الاتحاد والترقي حكم الدولة العثمانية ، توفي السلطان عام ١٩١٨ في استنبول قبل اشهر قليلة من هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى على يد الحلفاء .لمزيد من التفاصيل ينظر: ابراهيم بك حليم، تاريخ الدولة العثمانية العلية المعروف بكتاب التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية،ط١، القاهرة ،٢٠٠٤،ص٣٧٥ .

(٥٢)- توفيق علي برو، المصدر السابق، ص١٣١؛ علي معطي، المصدر السابق، ص٤٢-٤٥.

(٥٣)- حازم مجيد احمد الدوري، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٦ .

(٥٤)- تأسس في عام ١٩١١ من قبل مجموعة من المعارضين لسياسة جمعية الاتحاد والترقي من داخل البرلمان وخارجها ،تشكلت الهيئة التأسيسية من اسماعيل حقي ومصطفى صبري والدكتور داغاواريان وعبد الحميد الزهراوي والمشير فؤاد الباشا وغيرهم من الشخصيات من النواب العرب والترك والالبان وانظم اليه حزب الاهالي كان له فروع عديدة مثل بغداد والبصرة ودمشق وبيروت وطرابلس الشام و انطاكيا واللاذقية :ينظر :توفيق علي برو ،المصدر السابق ،ص ٣٠١-٣٠٤ .

(٥٥)- محمود عبد الواحد محمود ، المصدر السابق ، ص ٥٨ .

(٥٦)محمد مظفر الادهمي ، المصدر السابق، ص ١٩ .

(٥٧)- المصدر نفسه، ص ٢٠ .

(٥٨)- المصدر نفسه، ص ٢١ .

(٥٩)- جميل صدقي الزهاوي. ولد في بغداد عام ١٨٦٣ ، نشأ ودرس على يد والده وعلى يد علماء عصره، عين في عام ١٨٨٥ مدرس في مدرسة السليمانية ببغداد ، وفي عام ١٨٨٧ عين عضواً في مجلس المعارف ، كما عين مديراً للمطبعة ومحرراً في جريدة الزوراء عام ١٨٩٠، كما عين في عام ١٨٩٢ عضواً في محكمة استئناف بغداد ، سافر

إلى إستنبول عام ١٨٩٦، وأعجب برجالها ومفكريها ، وبعد اعلان العمل بالدستور في عام ١٩٠٨، عين أستاذاً للفلسفة الإسلامية في دار الفنون بإستنبول ثم عاد لبغداد، وعين أستاذاً في مدرسة الحقوق، وعند تأسيس الحكومة العراقية عين عضواً في مجلس الأعيان. ونظم الشعر باللغة العربية واللغة الفارسية، توفي في بغداد في ٢٤ شباط ١٩٣٦ .ينظر : يوسف اسعد داغر ،مصادر الدراسة الادبية،ج٢ ،المكتبة الشرقية، بيروت ،١٩٧٢، ص ٤١٥ .

(٦٠)- معروف الرصافي ولد ونشأ في بغداد عام ١٨٧٥ أكاديمي وشاعر عراقي مسلم اسمه الكامل معروف بن عبد الغني بن محمود ، والده كردي النسب وأمه تركمانية، عمل معروف الرصافي في حقل التعليم وله عدة اصدارات شعرية. أنتخب عضواً في مجلس المبعوثان عام ١٩١٢م، وأعيد أنتخابه عام ١٩١٤، عين مدرساً في دار المعلمين في القدس عام ١٩٢٠، وعاد إلى بغداد عام ١٩٢١. ثم سافر إلى استنبول عام ١٩٢٢، وعاد إلى بغداد عام ١٩٢٣، وأصدر فيها جريدة الأمل، وأنتخب عضواً في مجمع اللغة العربية في دمشق، عام ١٩٢٣، وبعد ذلك عين مفتشاً في مديرية المعارف ببغداد عام ١٩٢٤، ثم عين أستاذاً في اللغة العربية بدار المعلمين العالية عام ١٩٢٧ توفي عام ١٩٤٥ . قاسم الخطاط واخرون، معروف الرصافي شاعر العرب الكبير حياته وشعره ، القاهرة،١٩٧١، ص١٢٤ .

(٦١)- صلاح هادي عبادة و يحيى كاظم المعموري ، المصدر السابق، ص ٢١٦ . .

(٦٢)- سليمان فيضي ، المصدر السابق، ص١٦٠ .

(٦٣)- ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ، ١٩٩٢ ،ص ٢٢٥ .

قائمة المصادر والمراجع

١- ابتسام ابو ميزر ،سنتان مفصليتان في حكم الامبراطورية العثماني ١٩٠٩-١٩٠٨ ،جامعة بيرزيت ، فلسطين ،٢٠١٧.

٢- ابراهيم خليل احمد وخليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ،الموصل ، ١٩٩٢.

٣- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا ،دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،٢٠١١.

٤- اسماعيل احمد ياغي ،الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث ،ط٢،مكتبة العبيكان،(د.م)،١٩٩٨.

٥- اورخان محمد علي ،السلطان عبد الحميد الثاني حياته واحداث عهده ،دار مكتبة الانبار ،الانبار، ١٩٨٧.

٦- بشرى ناصر هاشم الساعدي ، الفتنة الارتجاعية في الدولة العثمانية دراسة تاريخية في الاسباب والنتائج ،مجلة كلية الآداب –الجامعة المستنصرية ،العدد الثامن والخمسون ، بغداد،٢٠١٢ .

٧- توفيق علي برر ، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤،القاهرة،١٩٦٠.

٨- جورج أنطونيوس ، يقظة العرب ، تاريخ الحركة العربية القومية ،ترجمة ناصر الدين الاسد واحسان عباس ، بيروت ، ١٩٧٨.

٩- حازم مجيد احمد الدوري، الضباط العراقيون وتأسيس الدولة القومية ١٩٠٨-١٩٤١ ،دار الحكمة،لندن،٢٠١٢.

١٠- حسين جميل ،الحياة النيابية في العراق ١٩٢٥-١٩٤٦ موقف جماعة الاهالي منها ، منشورات مكتبة المثنى ،بغداد –العراق، ١٩٨٣.

١١- حيدر لازم عزيز و عمار خالد رمضان، ساسون حسقيل دوره السياسي وعلاقته بمعاصريه ، مجلة دراسات تاريخية، العدد الخامس، كلية الاداب ،جامعة البصرة ،٢٠٠٨.
١٢- رجب حراز ،الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ،١٨٤٠-١٩٠٩،المطبعة العربية ، القاهرة،١٩٧٠.
١٣- رشيد الخيون ،المشروطة والمستبدة مع كتاب تنبيه الامة وتنزيه الملة، الفرات للنشر والتوزيع ،بغداد-بيروت، ٢٠٠٦.
١٤- ساطع الحصري ،البلاد العربية والدولة العثمانية، بيروت ،١٩٦٠ .
١٥- سليمان فيضي ، في غمرة النضال مذكرات سليمان فيضي ،شركة التجارة والطباعة المحدودة، بغداد، ١٩٥٢.
١٦- سيار الجميل، تكوين العرب الحديث، دار الشروق، عمان ، ١٩٩٦ .
١٧- سيد محمد السيد محمود ، تاريخ الدولة العثمانية (النشأة-الازدهار) وفق المصادر العثمانية المعاصرة والدراسات التركية الحديثة ،الناشر مكتبة الآداب ،القاهرة، ٢٠٠٧ .
١٨- صباح كريم رياح الفتلاوي وعبد العظيم عباس نصار ، طالب النقيب وطموحاته لاعتلاء عرش العراق ،مركز دراسات الكوفة ، العدد الخامس والعشرون ،جامعة الكوفة ،٢٠١٢ .
١٩- صلاح هادي عبادة ويحيى كاظم المعموري ،الاقصاء السياسي تجاه الشيعة في العراق في العهد العثماني الاخير ١٨٧٦-١٩١٧ ،مجلة العلوم الانسانية _كلية التربية للعلوم الانسانية ،المجلد ٢٢،العدد الثاني،٢٠١٥.
٢٠- عائشة عثمان اوغلي ، والدي السلطان عبد الحميد الثاني ، ترجمة صالح سعداوي صالح ،دار البشير ،عمان ،١٩٩١.
٢١- عباس العزاوي ،تاريخ العراق بين احتلالين ،ط٢،ج٨ ،بيروت، لبنان، ص ٦٥ .
٢٢- عبد الخالق حسين ،الطائفية السياسية ومشكلة الحكم في العراق ،بغداد،٢٠١١.
٢٣- عبد العزيز محمد الشناوي ، الدولة العثمانية دولة اسلامية مفترى عليها،ج٤ ،مكتبة الانجلو المصرية ،القاهرة،٢٠٠٥.
٢٤- عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني ١٥٣٤-١٩١٨ دراسة تاريخية، ٢٠٠٤.
٢٥- عصمت عبد المجيد بكر، المدخل لدراسة النظام القانوني في العهدين العثماني والجمهوري التركي، دار الكتب العلمية ،بيروت-لبنان،١٩٧١.
٢٦- علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ،ج٣ (من عام ١٨٧٦ الى عام ١٩١٤)،مكتبة الصدر، ايران ،٢٠٠٤،
٢٧- علي معطي، تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي، دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨-١٩١٨، مؤسسة عز الدين،بيروت، ١٩٢٢.
٢٨- علي ناصر حسين ،الادارة البريطانية في العراق ١٩١٤-١٩٢١ دراسة في تاريخ العراق الحديث، ط٢ ،مؤسسة ثائر العصامي ،بغداد،٢٠١٨.
٢٩- فريدون امجان ،سليمان القانوني سلطان البرين والبحرين حقائق في ضوء المصادر، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠١٤ .
٣٠- قاسم الخطاط واخرون، معروف الرصافي شاعر العرب الكبير حياته وشعره ، القاهرة،١٩٧١.
٣١- قدري قلعجي ،مدحت باشا ابو الدستور العثماني وخالع السلاطين ،ط٣ ،دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٥٨.
٣٢- لطفي جعفر فرج ،عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق المعاصر ،بغداد ،١٩٧٨ .

٣٣- الما وتلن ،عبد الحميد الثاني ظل الله على الارض ، ترجمة: راسم رشدي، دار النيل للطباعة،القاهرة،١٩٥٠ .
٣٤- مجلة المقتطف ،المجلد (٣٤)ج١،١ كانون الثاني ١٩٠٩.
٣٥- محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية ،دار الثقافة للطباعة والنشر،القاهرة،١٩٦٧.
٣٦- محمد مظفر الادهمي، المجلس التأسيسي العراقي ، ج١، ط٢ ،دار الشؤون الثقافية العامة ،العراق-بغداد، ١٩٨٩ ،
٣٧- محمود عبد الواحد محمود ، البصرة والاحتلال البريطاني ١٩١٤-١٩٢٠، مجلة دراسات تاريخية ، العدد ٣٨ ،السنة الثانية عشر، بيت الحكمة ، بغداد ،٢٠١٤.
٣٨- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث،،ج٢،بيروت،١٩٨٦.
٣٩- مير بصري، اعلام التركمان الادب التركي في العراق الحديث ، دار الوراق للنشر ، لندن، ١٩٩٧.
٤٠- نادية ياسين عبد ،الاتحاديون دراسة تاريخية في جذورهم الاجتماعية وطروحاتهم الفكرية اواخر القرن التاسع عشر-١٩٠٨ اطروحة دكتوراه ،كلية الآداب -جامعة بغداد، بغداد،٢٠٠٦ .
٤١- نجدة فتحي صفوت ،العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب ،بيروت،١٩٦٩ .
٤٢- الهلال، السنة ١٧، تشرين الاول ١٩٠٨م- الى تموز١٩٠٩م. مجلد(٧).
٤٣- الهلال، ج٣، السنة السابعة عشر١٣٢٦، مجلد١٧.
٤٤- يوسف اسعد داغر ،مصادر الدراسة الادبية،ج٢ ،المكتبة الشرقية، بيروت ،١٩٧٢.
٤٥- يوسف الحكيم ،سورية والعهد العثماني، بيروت دار النهار للنشر، الطبعة الثانية ١٩٨٠.